

مستقبل النظام السياسي

في تركيا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز ٢٠١٦

(أ.م.و. هازم صباح^(*))

منتهى حسان عدوان^(**)

الملخص

تناولت الدراسة مستقبل النظام السياسي إذ استطاع أردوغان أن يوظف أحداث المحاولة بما يتلاءم واحكام قبضته على السلطة وبذلك سنشهد حالة استمرار النظام أو ربما سنكون امام الحالة المعاكسة اذ علمنا هناك العديد من الكوايح التي سيواجهها النظام على المستوى الداخلي إذ أن المؤسسة العسكرية والمدعومة من الاحزاب العلمانية الاتاتورية وعلى مدار التاريخ كانت ولا تزال رقما صعبا في المعادلة السياسية أو سنشهد حالة التوافق ما بين الاثنين فالنظام حاول استغلال المحاولة وبأنجح الطرق لتحقيق الكثير من المكتسبات وعلى الجانب الاخر نجد المؤسسة العسكرية التي لم تقف مكتوفة الايادي بعد أن طالتها إجراءات الاجتثاث.

Abstrac

The study deals with the future of the political system, that Erdogan could emplot the coup trying for catching the power with an Iron fist, so we see the regime continue or we may see the opposite situation if we know that there are many of barriers that the regime will face on the internal level.since military established by secular parties,so may see astate of harmony between the two, the regime tried to exploite the attempted coup in best way to achieve many benefits from the other side,

(*) جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية.

(**) جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية

we find the military establishment cant do anything after some eradication from their numbers

المقدمة

أن سمة عدم الاستقرار التي تتميز بها الجمهورية التركية جراء كثرة الانقلابات والمحاولات الانقلابية تعد من اهم السمات التي تميزت بها النظام السياسي التركي يضاف إلى النهج العلماني التي سارت عليه البلاد ثم التراجع لصالح الاحزاب الإسلامية فالتنافس والصراع مابينها وما بين الاحزاب العلمانية اهم سمة من سمات النظام وبالتحديد عندما شهدت الجمهورية التركية تجربة الحكم النيابي وتعد مرحلة وصول حزب العدالة والتنمية إلى هرم السلطة بمثابة الثورة على العلمانية وخروج عن نهج القادة المؤسسون للدولة التركية وهي مرحلة ونمط جديد في الحياة السياسية التركية إذ استهدف الحزب الحاكم التقليل من شأن المؤسسة العسكرية بأصدار الحزب حزمة من القوانين التي استهدفت تقييد واستقطاب المؤسسة العسكرية لتصبح بعد ذلك مؤسسة منزوعة الاختصاص لنشهد الحالة المعاكسة وهي حالة استقواء المؤسسة العسكرية التي استهدفت وأد تجربة حزب العدالة والتنمية المتمثلة بالمحاولة الانقلابية الفاشلة في ١٥ تموز ٢٠١٦.

استطاع النظام الحاكم أن يوظف أحداث المحاولة الانقلابية بما يصب بمصلحته والتي تعد من ابرز نتائج المحاولة الانقلابية وهي الاجتثاث وتردي الوضع الاقتصادي والتعديل الدستوري والمتمثل بتحويل بنية النظام على الرغم من أن هذا الانجاز هو مطلب الكثير من القادة الذين سبقوا الرئيس أردوغان ولم يستطع احد منهم تحقيق هذا الانجاز وعليه فقد اصبحت الفرصة سانحة امامة لتحقيق الكثير من المكتسبات وبهذا الانجاز استطاع النظام أن يضمن بقاءه في السلطة واستنادا للمعطيات التي تم ذكرها لن يتعرض النظام للمحاولات الانقلابية وبهذا السيناريو لن يشهد النظام محاولات أو تدخلات بعد ما استطاع أن يكبح الحركات الدافعة للمحاولات الانقلابية .

إلا أن النظام قد يشهد الحالة المعاكسة وهي المحاولات الانقلابية التي يمكن أن تعرض النظام للخطر وعدم الاستقرار إذ علمنا أن هناك الكثير من المحركات الدافعة لهذه المحاولات وعلى المستوى الداخلي ومنها لجوء أردوغان لاعادة تشكيل المجتمع وتغيير اتجاه تركيا وسعيه لافراغ المؤسسة العسكرية من العناصر العلمانية وتزويدها بعناصر موالية له فالشأن الداخلي التركي يشهد الكثير التناقضات والصراعات ما بين الاحزاب العلمانية والاسلامية كمحرك وعامل اساسي للتدخلات والمحاولات الانقلابية التي سنشهدها لاحقا والمدعومة من قبل المؤسسة العسكرية أما على المستوى الخارجي فكان تدخله في سورية والعراق بحجج واهيه وهي حماية الشعب السوري والحفاظ على الأمن القومي حيث تسببت سياسة التدخل في مزيد من الارهاب الذي استهدف المجتمع والدولة وبهذا السيناريو قد يتعرض النظام للمحاولات الانقلابية إذ ما علمنا أن هناك الكثير المحركات الدافعة لهذه المحاولات والمدعومة من قبل الولايات المتحدة .

وقد نشهد حالة التوافق ما بين الاتجاهين اللذان تم ذكرهما إذ ما علمنا أن أردوغان أتبع إجراءات تعسفية لتصفية كل من يعارض سياساته متجاوزا بذلك القواعد فوق الدستورية وهذا ما كان مرفوضا من قبل التيارات الليبرالية واليسارية المعارضة والإسلامية المرتبطة بفتح الله كولن وأن المحاولة منحت أردوغان المزيد من الصلاحيات لمعالجة الحدث وبهذا فقد ضمن النظام البقاء والتشبث بالسلطة وعلى الجانب الاخر يمكن أن نلمس حالة عدم استقرار النظام فما زالت التحديات التي أفرزتها المحاولة الانقلابية عائقا أمام النظام والتي من أبرزها بروز المشكلة الكردية وعودة حزب العمال إلى حمل السلاح لمواجهة النظام هذا على المستوى الداخلي اما على المستوى الخارجي والتي من أبرزها قرار البرلمان الاوربي بتجميد ملف عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي في حالة دخول النظام الرئاسي حيز التنفيذ وبهذا السيناريو قد يشهد النظام حالة استقرار أو حالة عدم الاستقرار استنادا للمعطيات

التي تم ذكرها وهذا ما يتم تناوله في هذا البحث اذ تم تقسيمة الى ثلاث مطالب
عده.

أهمية البحث:

أن حداثة موضوع مستقبل النظام السياسي التركي بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة
كان الدافع الابرز في اختيار هذا الموضوع كونه موضوعا جديدا وحديث الساعة
فبالاضافة عن امتلاك تركيا بيئة خصبة لنشأة المحاولات والتدخلات الانقلابية وأن
دولة بحجم وقوة تركيا تستحق البحث والاهتمام من قبل الاكاديميين والباحثين كما
تبرز أهمية اختيارنا لهذا الموضوع من أجل فهم ومعرفة الاحتمالات المستقبلية
للنظام السياسي التركي الجديد بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة إذ توصلت الدراسة
إلى ثلاثة احتمالات مستقبلية للنظام السياسي التركي الجديد.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقديم تحليل علمي ورؤية مستقبلية عن النظام السياسي التركي
بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة حيث شهد النظام الكثير من المتغيرات ومنذ تأسيس
الدولة التركية على خلفية الصراع والتنافس ما بين الاحزاب الاسلامية والعلمانية
المدعومة من قبل المؤسسة العسكرية وبوصول حزب العدالة والتنمية الى هرم
السلطة الذي له توجهات ورؤية مختلفة على صعيد السياسة الداخلية والخارجية
كان له الاثر البارز على الواقع السياسي التركي والمتمثل بالمحاولة الانقلابية الفاشلة
ضده والتي استهدفت النيل من تجربته لذلك كان هدف الدراسة ينصب الى معرفة
الاحتمالات المستقبلية للنظام إذ أن هناك الكثير من المؤشرات التي استندت عليها
الدراسة من اجل معرفة ماهو مستقبل النظام السياسي التركي .

اشكالية البحث:

تكمن مشكلة البحث من أن النظام لا يزال يعاني من القصور السياسي على الرغم من وصوله إلى سدة الحكم عن طريق صناديق الاقتراع إذ استطاع النظام أن يوظف أحداث المحاولة الانقلابية الفاشلة بما يصب بمصلحته وبهذا فقد ضمن استمرار النظام وعلى الجانب الآخر نجد أن النظام سيواجه القوى المناهضة لتوجهاته إذ ما علمنا أن هناك الكثير من المحركات الدافعة للمحاولات الانقلابية الداخلية والخارجية والتي تعد من أبرز التحديات التي يجب على النظام مواجهتها أم أن النظام سيواجه حالة التوافق ما بين الاتجاهين.

فرضية البحث:

تقوم فرضية البحث بأن الجمهورية التركية شهدت الكثير من المتغيرات الداخلية ومنها حالة الصراع والتنافس ما بين الأحزاب الإسلامية والعلمانية المدعومة من المؤسسة الأتاتوركية إذ كانت حالة الصراع والتنافس هي الدافع والحرك للعديد من المحاولات والتدخلات العسكرية كما تنطلق فرضية الدراسة لمعرفة مستقبل النظام السياسي التركي بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة إذ ما علمنا بأن هناك الكثير من المؤشرات التي ظهرت بعد المحاولة الانقلابية والتي تدعم استقرار النظام وعلى الجانب الآخر نجد العديد من الكوابح التي ستعمل على زعزعة أمن واستقرار النظام ومنها التوجهات المناهضة للنظام أم أن النظام سيشهد حالة التوافق ما بين الاتجاهين

منهجية البحث:

تعد المنهجية بمثابة طريق للباحث يستدل من خلالها على الاختيار الصحيح لسبل الكتابة العلمية على وفق التسلسل المنطقي في تناول المعطيات وتحليلها واستنباط الدروس منها والخروج بمحصلة مثمرة في الوصول إلى النتائج علمية وموضوعية ولا سيما في مجال الدراسات الانسانية والتي تقتضي تحديد الاداة للوصول إلى نتائج منطقية ومن أجل الوصول إلى هدف الدراسة فقد أشتملت الدراسة على المنهج

المستقبلي من أجل تحديد الرؤية والاحتمالات المستقبلية لما قد يكون عليه النظام السياسي التركي الجديد .

هيكلية البحث :

تضمنت هيكلية البحث مبحث ومقدمة وخاتمة وتم تقسيمه إلى عدة مطالب تناولت في المطلب الأول استمرار النظام الحاكم أما المطلب الثاني فتناولت فيه تغيير كلي في طبيعة النظام الحاكم أما المطلب الثالث فتناولت فيه عدم استقرار النظام السياسي التركي حالة التوافق ما بين الاثنين.

المطلب الاول: استمرار النظام الحاكم

لقد تمكن أردوغان ومنذ البداية استغلال وتوظيف أحداث محاولة الانقلابية الفاشلة لتعزيز تواجده في السلطة والمضي قدما نحو نظام سياسي أحكاري قد يدفع البلد إلى حالة عدم الاستقرار^(١).

كما سعى حزب العدالة والتنمية إلى استثمار التطورات الاقليمية من أجل التمكين لأزاحة خصومة والمعارضين حتى بدأ واضحا أن النظام الحاكم وظف الشرعية الانتخابية من أجل تقنين نوع من الاستبداد الديمقراطي المغلف بالقانون فقد شكلت محاولة الانقلابية نافذة للخروج من الأزمات وتجديدا للمشروعية السياسية وتغطية على الاخطاء السياسية^(٢).

ومنحت هذه المحاولة الانقلابية فرصة ذهبية لأردوغان لينقض على جميع معارضيه وبقبضة من الحديد ينكل بهم ويصفي حساباته معهم دون أن يجرؤ أحد على مساءلته ومن المستحيل أن يقوم بهذه الإجراءات في مناخ ديمقراطي مثل

^(١)BULENT ARAS, state institution and reform in Turkey after july 15, (ASTANBUL : Istanbul policy center , 2017).

^(٢) إدريس الكنوي ، تركيا ماذا عن اليوم التالي ، في مجموعة باحثين الانقلاب في تركيا من قام به ولصالح من وضد من ،

ط (١)، القاهرة : دار النيل ، ٢٠١٦)، ص ١٨٣.

الإجراءات المتعلقة بمؤسسة الجيش والقضاء ليعيد هيكلتها من جديد بل أن هذه المحاولة منحت لأردوغان فرصة ذهبية ليعيد هيكلية بنية الدولة بكل مؤسساتها وبالتالي فقد ضمن استمرار النظام^(١).

أن النتيجة التي افضت إليها المحاولة الانقلابية هي تقوية شوكة سلطة الرئيس رجب طيب أردوغان بصورة لا تتزعزع وكسر القوى المعارضة التي كانت تقف حائلا دون فرض النظام الرئاسي واكتسابه للقاعدة الشعبية والتي بدأ يفقد الدعم بسبب القرارات المتخذة في السياسة الخارجية^(٢).

أن القادة الذين ينجون من المحاولات الانقلابية غالبا ما يستغلون الأزمة لتركيز السلطة في أيديهم، فالقيادات داخل الحزب تشتكي أفراد أردوغان بقرارات الحزب واستبعاد الرفاق المؤسسين، ويرى آخرون أن الحزب صار مقترنا بشخص أردوغان بعد أقصاء القيادات الأخرى مع أن الدستور التركي يقضي بأن يكون رئيس الجمهورية مستقلا عن أي حزب سياسي^(٣).

إن مجمل السياسات الأردنية في الداخل التي سعت إلى جلب البلد إلى مرحلة عالية من التوترات الأمنية سواء ضد الأكراد "٦٠٠ قتيل من الجيش التركي خلال عام واحد" والتفجيرات المتكررة وآخرها في مطار اسطنبول، وأن قسما من الجيش التركي لم يكن موافقا على التورط التركي العسكري في سوريا لدعم تنظيمات المعارضة، وما أدت إليه هذه السياسة من بروز كيان كردي في شمال سوريا تابع لحزب العمال الكردستاني ومدعوم من واشنطن وهم يحملون أردوغان ظهور هذه

(١) مجموعة باحثين، الانقلاب في تركيا من قام به ولصالح من وضد من، ط١، (القاهرة: دار النيل، ٢٠١٦)، ص ٢٢.

(٢) كريم بالجي، احد عشر مبدأ لحركة الخدمة، في مجموعة باحثين، الانقلاب في تركيا من قام به ولصالح من وضد من، ط١، (القاهرة: دار النيل، ٢٠١٦)، ص ٢٦٥.

(٣) A.Kadir Yildirim, how Erdogan may exploit Turkey failed coup (Baker : middle east political sciene,2016) p.p 11.

المخاطر على الأمن القومي التركي وهذا وأن كان يدل على شي فهو السعي قدما للمضي في سياسات استبدادية وتعسفية^(١).

إن التدابير التي قام بها أردوغان طوال إدارته للشأن التركي سواء عن طريق تطهير الجيش واعتقال ليس فقط المتهمين بالمشاركة في الانقلاب بل كل من يقف بالصد من سياسة أردوغان، فضلا عن إنشاء أجنحة أمنية تابعة له أم بالتغيرات التي بدت للمعارضة تعسفية للدستور، وهذا ما تزامن مع الحملات العسكرية لمناطق الأكراد والقمع السياسي للمعارضة ومطاردة الصحافة، لتنتهي بإقالة رفيقه السياسي داوود أوغلو من رئاسة الحزب ورئاسة الوزراء، فبعث برسالة للغرب للتراجع عن محاصرته سياسيا عندما أستشعر بوجود خطر يهدده عن طريق إجراء التحولات الاقليمية ومنها تطبيع العلاقات مع اسرائيل والاعتذار من بوتين حتى لا يكون ضحية استحقاقات المرحلة القادمة بذلك استطاع النظام أن يضمن لنفسه البقاء في السلطة من خلال هذه الإجراءات^(٢).

وهناك سياسات أردوغان وإجراءاته ومنها عمليات التصفية الممنهجة للتيار الكمالي داخل الجيش التركي بدعوى استئصال التيار الكولاني" نسبة إلى فتح الله كولن" قد يجعل قرار الانقلاب على الحكومات المنتخبة قرارا ليس معبرا عن الانقسام داخل الجيش بقدر حسبانته ضمان لتماسك المؤسسة العسكرية في ظل سياسات أردوغان التي تستهدف إعادة هيكلة الجيش عبر وحدات مستقلة متوجهة يسيطر الرئيس على نقاط الاتصال بينها عمليا ووظيفيا، وتوسيع

(١) محمد نور الدين ، انقلاب ١٥ تموز / يوليو العسكري في تركيا دوافعه وتداعياته الداخلية والخارجية ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٦٧، (القاهرة : ٢٠١٦)، ص ٢٧.

(٢) إدريس هاني ، على هامش المحاولة الانقلابية في تركيا تحولات جيوسياسية منتظرة، مجلة ابحاث استراتيجية ، العدد ١٣٣، (بغداد : مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٦)، ١٣٩ . ولزيد من المعلومات ينظر ياوز أجاز ، الخطوة الاخيرة نحو الدولة المخابراتية في تركيا مجموعة باحثين ، في الانقلاب في تركيا من قام به ولصالح من وضد من ، ط ١، (القاهرة : دار النيل ، ٢٠١٦)، ص ٢٥٠.

صلاحيات وزير الدفاع على حساب رئاسة الأركان، وصلاحيات المؤسسة الأمنية على حساب المؤسسة العسكرية، وهذا مثل انقلابا على ما يمكن أن نسماه توازن الاختصاصات^(١).

كما قام النظام بإعادة صياغة أدوار المؤسسة العسكرية التركية وآلياتها التقليدية في الحياة السياسية التركية عبر إجراءات متوالية تستهدف التهميش والاختصاص وبصورة كاملة للسلطات المدنية والعمل على إعادة انتاج المؤسسة وهيكلتها على نحو يفقدها المقدرة على التحرك مستقبلا ويخلق شبكة واسعة من الولاءات تتجاوز قيادة الجيش إلى القيادة السياسية وبذلك استطاع النظام عبر سلسلة من الإجراءات من اضعافها حيث كانت استراتيجية استغلال اللحظة الراهنة وسياق الضعف الذي يعاني منه الجيش يخدمان النظام السياسي وتمكن من توظيف ذلك لتغيير المنظومة الفكرية والعقائدية للجيش التركي وبذلك استطاع النظام أن يضمن عدم أي تحركات أو محاولات انقلابية ضده قد تشهدها تركيا في المستقبل^(٢).

وعلى المستوى الداخلي نرى أن الشعب التركي يمقت بشدة الانقلابات العسكرية فالانقلاب بعيد الاحتمال أو غير وارد لعدة مبررات منها أن الشعب التركي قد تشبع بالممارسات الديمقراطية ومنجزاتها المؤسسية فهو يخشى على بلاده من عودة حقبة الانقلابات في الستينات والمحاولات التي اعقبت مرحلة الستينات ومرحلة والسبعينات والثمانينات التي كثرة فيها الاضطرابات والفوضى إذ رأينا الشعب التركي قد نزل إلى الشارع لحماية منجزاته الديمقراطية ضد الانقلاب وافشله كما أن الاخطار التي تواجه تركيا تجعل من المستحيل أن يفكر القادة العسكريون بمحاولة انقلاب جديدة وذلك للتهديد الذي يشكله مقاتلو حزب العمال الديمقراطي

(١) محمد عبد القادر خليل ، بعد ١٥ يوليو .. هل تشهد تركيا انقلابات عسكرية أخرى، مجلة شؤون تركية، العدد الخامس،

(القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١٦)، ص ١٧١-١٧٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

الكردي التركي وكذلك وجود قوات سوريا الديمقراطية الكردية والمدعومة من الأمريكان لذا فإن الجيش لن يقدم على الانقلاب وأن تركيا لاتجازف بعلاقتها مع الاتحاد الأوربي ومحاولة الامتثال لمعايير كوبنهاجن لكي تدخل إلى هذا الاتحاد وأن شاب علاقتهما مع الاتحاد واوروبا بعض التوتر جراء العمليات التي اعقبت الانقلاب^(١).

كما أن الشعب التركي يشهد حالة عدم تقبل أي انقلاب عسكري خوفا على المكتسبات المتحققة وأيضا حماية النظام الديمقراطي إلا أن تراجع الوضع الاقتصادي واستئثار أردوغان بالسلطة سوف تغير مما لاشك فيه من رؤى ومواقف الرأي العام التركي^(٢).

أما خارجيا فالمجتمع الدولي يرفض الاعتراف في الوقت الحاضر بالانقلاب العسكري لأن اغلب الدول الآن هي دول ديمقراطية ترفض التغيير من خارج صناديق الانتخابات مع أن المؤسسة العسكرية لها سوابق في القيام بانقلابات عسكرية وهي تشعر أنها صاحبة الشرعية والحماية للدستور وهي مدعومة من الخارج ومع ذلك فالحاولات مرفوضة ومدانة في المجتمع الدولي^(٣).

ويمكننا القول أن أردوغان سعى منذ توليه رئاسة الوزراء لتحقيق جملة من الاهداف ومنها تحقيقه للنهج التوتاليتاري إلا أن الفرصة لم تكن سانحة أمامه وبحلول المحاولة الانقلابية اصبحت الفرصة ممكنة امامه حيث اعرب عن ذلك وقال أن هذه المحاولة هي لطف من الله وفي مقدمة هذه الاهداف تجريد المؤسسة العسكرية من

(١) أجريت المقابلة مع د.مهدي صالح حسن العبيدي ، في جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بتاريخ ٢٣ / ٢٠١٧ / ٥ ، بغداد .

(٢) أجريت المقابلة ، مع د.محمد ياس خضير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، بتاريخ ٢٤ / ٩ / ٢٠١٧ ، بغداد

(٣) أجريت المقابلة مع، د عبد الحميد العيد الموساوي، الباحث في مركز الدراسات الدولية، بتاريخ ، ٢٦ \ ٩ \ ٢٠١٧ جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، بغداد.

كافة اختصاصاتها وحملة التطهير التي شملت مختلف نواحي الحياة منها الجيش والشرطة ومطاردة الصحافة لضخ دماء جديدة في اجهزة الدولة داعمة ومؤيدة للنظام وبجمل هذه الإجراءات سوف لن تشهد تركيا محاولات انقلابية على ارض الواقع فضلا عن التعديل الدستوري الذي شهدته تركيا منذ مدة إذ شهدت تركيا أكبر حزمة تعديلات دستورية لم تألفها من قبل والمتمثل بتحويل بنية النظام من أجل سرعة انجاز القوانين لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية كما أن الانقلابات يمكن أن تعرض الديمقراطية للخطر والاستبداد وهذا ما تلمسناه في التعديل الدستوري وبهذا قدر للنظام البقاء في السلطة استنادا للعديد من المعطيات التي تم ذكرها وبعد معالجة للعديد من التحديات الداخلية والخارجية وبهذا السيناريو يمكن أن نضمن استمرار للنظام.

المطلب الثاني: تغيير كلي في طبيعة النظام الحاكم

ينطلق هذا السيناريو من امكانية استمرار المحاولات الانقلابية وذلك لوجود مؤشرات تؤكد بأن هذا البلد الذي تجسد جل معاركه السياسية معاني الصراع والاستقطاب حول الهوية والحكم والنفوذ بين "الكماليين" و"الأردوغانيين" قد يشهد تقلبات سياسية وتحولات أمنية قد تجعل من محاولة الأخيرة ليست إلا مؤشرا على قرب تدخلات عسكرية أكثر قوة وتماسكا ولكنها في الغالب قد تكون في ظروف وسياقات مختلفة^(١).

لقد أُنبِئت " القومية العلمانية" التي حكمت طيلة ٧٥ عاما من تاريخ الجمهورية التركية تحت غطاء " القومية الاسلامية" وحلت كيانات محل الكيانات

(١) محمد عبد القادر خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٩ .

القديمة وشهدنا تحولا من الخطاب القومي العسكري إلى خطاب الأمة العسكرية وهذا الوضع يهدد مستقبل الديمقراطية التركية^(١).

وحاول العسكر من خلال هذه المحاولة الانقلابية من إرسال رسالة تحذيرية لكبح جماع مؤسسة الرئاسة وللرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأن الجيش التركي العمود الفقري للدولة التركية وحامي حامي العلمانية لزال قويا ومتيقظا^(٢).

وهناك التهديد المتكرر من أشخاص محسوبين على جماعة "كولن" متواجدين خارج تركيا بانقلاب آخر وصعوبة تطهير مؤسسات الدولة المختلفة بسبب تغلغلهم بطريقة سرية على مدى عشرات السنين، وأن مائتة نجاحه من عمليات التطهير لايتجاوز ٣٥%، ومن ثمّ عدم سيطرة الحكومة على المؤسسات المختلفة سيما الجيش، فتراجع تيار كولن يؤدي إلى بروز تيارات أخرى " الكمالية أو القومية" الأمر الذي يبقى الاحتمال قائما لدى صانع القرار والشعب بإمكانية استمرار المحاولات وبالتالي زعزعة أمن واستقرار النظام^(٣).

على الرغم من فشل المحاولات الانقلابية التي تعرض لها أردوغان خلال الاعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٩، فإن معطى إدراك قطاعات واسعة من الجيش لعملية " إعادة هندسة المجتمع" واتباع مقاربة جديدة لتغير وجه تركيا حيال هويتها والمساس بالمبادئ الجمهورية التركية وأبرزها مبدأ العلمانية، كل ذلك يمثل مؤشرا على عدم وجود أي ضمانات بشأن عدم تكرار التدخلات العسكرية لاسقاط حكومة أردوغان في ظل خطاب مصطنع وأدوات موجهة لاختضاع الجيش من خلال

(١) كرم بالجى ، مصدر سبق ذكره ، ٢٦٤.

(٢) طراد بن سعيد العمري، الزلزال في تركيا : مسرحية أم انقلاب الدولة التركية الحائرة بين العلمانية والاسلام السياسي تمر بأسوأ مراحلها ، صحيفة العرب، العدد ١٠٣٣٧، (لندن: ٢٠١٦).

(٣) سعيد الحاج ، هل طوت تركيا صفحة الانقلابات ، (القاهرة : المعهد المصري للدراسات ، ٢٠١٧) ، ص ٣ ولزيد من المعلومات ينظر

Dr Ali Bingin Varlik \ Dr .Oktay Bingol , feto Darbe girisiminin Asker Analize (Ankara:Merkez, 2016) kaget 28.

إجراءات سريعة تستهدف نزع مخالبة لاضعاف التيار الكمالي داخل الجيش وإيجاد قيادات عازلة تؤدي " أدواراً تجسسية" على رفاقها وتدين بالولاء لا لمنظومة أفكار أتاتورك العلمانية، وإنما لمنظومة أردوغان المالية والسياسية، على الرغم من هامشية أدوارها فأنها شكلت عاملاً أساسياً أساسياً في تمرير سياسات أردوغان الخاصة بأضعاف الجيش إذ كان من المقرر تصفية المئات منهم من خلال اجتماع مجلس الشورى العسكري أي قبل أندلاع المحاولة وهذا مافسر سبب تحرك عناصر من الجيش لاستباق عملية الإقصاء المقررة من قبل الحكومة^(١).

ولقد واجه حزب العدالة والتنمية اتهامات بالسعي لفرض قيم اسلامية على المجتمع وهذه المسألة تثير توتراً مع الجيش الذي يعدّ حامي الدولة العلمانية وسعى الحزب لتوسيع سلطاته من خلال التعديلات الدستورية لتكريس السلطة التنفيذية بيده غير أن أحداث المحاولة الانقلابية قد زعزعت من سلطاته وأصبحت على المحك حيث سيواجه النظام مزيداً من المحاولات الانقلابية والتي يمكن أن تعمل على تغيير المعادلة السياسية في الداخل و تتحدى النظام ومن ثم أجباره على مطالبة المزيد من التنازلات^(٢).

شهدنا مسيرة زعيم المعارضة رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال أوغلو من أنقرة نحو أسطنبول تحت شعار العدالة بعد أدانته أحد نواب الحزب بتسريب أسرار عسكرية، ويفترض أن تختتم في اسطنبول يوم ٩ تموز بمهرجان جماهيري حاشد،

(١) محمد عبد القادر خليل، مصر سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٢) بلا ،أردوغان.... حكاية " السلطان " " المعلم الكبير " صحيفة الرأي ، العدد ١٣٥٣٠، (الكويت : ٢٠١٦)، ولزيد من المعلومات ينظر مجموعة باحثين ، أدين وبشدة أي تهديد للديمقراطية في تركيا ، في الانقلاب في تركيا من قام به ولصالح من وضد من ، ط١، (القاهرة :دار النيل ، ٢٠١٦) ص ٧٠.

ويبدو أن الحكومة لديها مخاوف من أعمال استفزازية قد تتحول لفوضى وتمتد لتصل لذكرى الانقلاب في كل عام^(١).

كما أن الشأن التركي الداخلي يشهد تناقضات كثيرة من الناحية السياسية بين حزب العدالة والتنمية وحزب الشعب الجمهوري فلولا حزب الحركة القومية لن يتمكن أردوغان من تشكيل حكومته والقرارات أيضا تقرر من خلال تحالفه مع حزب الحركة القومية وهناك تحفظات وتلمل من سياسات أردوغان فالوضع السياسي غير ثابت وأعداء أردوغان يبحثون عن فرصة سانحة للانقضاض عليه^(٢) وتمكن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي من الحصول على ٨٠ مقعدا في الانتخابات البرلمانية التي جرت في حزيران مطلع عام ٢٠١٥ وبذلك خسر حزب العدالة مليون ونصف من أصوات الاكراد لصالح حزب الشعوب الديمقراطي عندما تخلى حزب العدالة عن مبادرته بالانفتاح على المطالبين الكردية^(٣).

استمرار الرهان على جماعة غولن بالقيام بمحاولات انقلابية تؤدي إلى زعزعة النظام السياسي بدليل تردد واشنطن حتى الآن في عدم تسليم كولن أو حتى تسريع ملف التحقيق معه واعطاء عدد كبير من الدول الأوروبية اللجوء السياسي لضباط محسوبين على الجماعة بما يمكنهم من القيام بمحاولات انقلابية تعمل على تغيير النظام والتي تكون مدعومة من الخارج فضلا عن المحاولات المشبوهة ضد الوجود السوري في تركيا انتشرت مؤخرا على خلفية بعض الاشكالات بين الطرفين وكان لها سوابق عديدة قبل الانقلاب الفاشل الامر الذي أدى إلى تدخلا حكوميا عالي المستويات تمثل في توجيه تحذير وزارة الداخلية إلى المخططات المشبوهة التي تسعى

(١) سعيد الحاج ، هل طوت تركيا صفحة الانقلاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤.

(٢) أجريت المقابلة ، مع د. محمد ياس خضير ، جامعة النهريين ، كلية العلوم السياسية، بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٧ ، بغداد.

(٣) محمد محمود السيد ، بسبب " دوكوجولار" .. هل تشهد تركيا عودة مرحلة " السقوط الحر" ، مجلة شؤون تركية العدد الثالث ، (القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية ، ٢٠١٦)، ص ٣٣

لأثارة القلاقل بأخبار مبالغ بها وتأكيد نائب رئيس الوزراء التركي ويسى كيانك على أن نسبة الجريمة بين السوريين اقل من نسبتها في المجتمع التركي على خلفية اقدام بعض الأشخاص على أثارة الشارع وهذه التوترات يمكن أن تلقى قبولا واستعدادا من البعض وبالتالي تعمل على زعزعة أمن واستقرار النظام^(١).

اما على مستوى المؤسسات السياسية التركية الفاعلة كالجيش فما زال الجيش أقوى مؤسسة والقضاء يساندها في الكثير من توجهاتها إلا أن التحول من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي واصبحت دولة رئيس الجمهورية فضلا عن المتغير الخارجي فأيد دعم أو مساندة أو تدخل من الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي يمكن أن تسهم في تغيير الكثير من الظروف ومن الممكن أن تستمر المحاولات الانقلابية إذ ما ساهمت هذه المتغيرات أو دفعت باتجاه زعزعة الشأن التركي حسب ماتملي عليها مصالحها إذ من الممكن أن نشهد جماعة صغيرة من الجيش أن تعمل على تغير الوضع إذ ما علمنا أن اغلب الانقلابات بدأت بصغار الضباط^(٢).

وأن الانقلابات في تركيا ليست ذات نموذج واحد فهي تأتي من القمة أو من القاعدة بينما نلاحظ أن محركات محاولات الانقلاب ضد أردوغان مرتبطة بالخط من منظومة قيم وافكار أتاتورك خصوصا بعد تصريحات رئيس البرلمان أسماعيل كهرمان بعدم ملائمة دستور تركيا العلماني لتركيا وهذا يعني أن أي تحركات محتملة للجيش وهي مرتبطة بما تشهده المؤسسة العسكرية من عمليات للخط من " الشرف العسكري" للجيش التركي عن طريق الكثير من الإجراءات والأحداث التعسفية وهذه الأحداث لن تغدوا نقطة عابرة في حكم أردوغان أو تاريخ

(١) سعيد الحاج ، المصدر السابق ، ص ٣.

(٢) أجريت المقابلة ، مع د. محمد ياس خضير ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٧ ، بغداد.

الجيش الذي صاغ جغرافيتها ورسم حدودها وانطلاقاً من هذه المكانة سوف لن تتردد المؤسسة العسكرية بالقيام بمحاولات انقلابية قد نشهدها لاحقاً^(١).

ولاحظنا من خلال دراستنا للشأن الداخلي التركي بأنه مبني دوماً على صراعات داخلية ويتوقع فيه الانقلابات وهناك مسأله أخرى هي أن محاولة الانقلاب الأخيرة مع كل ما جرى من خلالها من اذلال واعتقالات للمؤسسة العسكرية سوف يخلق أعداء متربصين يحاولون الانقلاب للثأر خصوصاً عندما يتعرض النظام لأزمة^(٢).

وعلى الرغم من نجاح أردوغان وحزب العدالة والتنمية في ترويض المؤسسة العسكرية وابعادها قليلاً عن التدخل في الحكم إلا أن هذه المؤسسة لم تخضع بشكل تام وظلت تحتاج إلى إعادة هيكليتها من جديد واستمرت الجهود لأصلاح المؤسسة العسكرية إلا أن مساحة التحرك لدى أردوغان وحزب العدالة لم تكن لديها القدرة على أحداث تغييرات جذرية الأمر الذي جعل التجربة السياسية في تركيا مهددة في أي لحظة بانقلاب عسكري خصوصاً وأن مرحلة حزب العدالة والتنمية عرفت فيها تركيا تطوراً كبيراً واصبحت تؤدي دوراً إقليمياً ودولياً بارزاً ازعج العديد من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني والدول الأوروبية^(٣).

(١) محمد عبد القادر خليل، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧١. ولمزيد من المعلومات ينظر ياوز أجار، الانقلاب على الجيش التركي ... دوافع وتبعات ، في الانقلاب الفاشل من قام به ولصالح من وضد من في مجموعة باحثين ، ط ١، (القاهرة : دار النيل ، ٢٠١٦) ، ص ١٨١

(٢) أجريت المقابلة مع الدكتور عبد الجبار السعدي، الاستاذ في كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية بتاريخ ٢١ / ٥ / ٢٠١٧ بغداد.

(٣) زبير خلف الله ، تركيا بين افاعي الانقلاب وترويض الذئاب ، متاح على الرابط <http://www.turkpress.colmodel24107> تاريخ الاطلاع ١٠ / ١٠ / ٢٠١٧.

وهذا يعني أن المحاولات الانقلابية والتدخلات يمكن أن تستمر في ظل الكثير من المعطيات الداخلية التي تشهدها الساحة السياسية ومنها: لجوء أردوغان لإعادة تشكيل المجتمع وتغيير اتجاه تركيا، فضلا عن سعيه لإفراغ المؤسسة العسكرية من العناصر العلمانية التي تدين بالولاء العلماني الاتاتوريكي، وتزويدها بعناصر موالية له، إذ اطلق حملة من الاصلاحات التي استطاع من خلالها تحييد المؤسسة العسكرية واستقطابها منذ توليه رئاسة الوزراء، فضلا عن تدخله في العراق وسوريا بحجج واهية وهي حماية الشعب السوري والحفاظ على الأمن القومي، إذ تسببت سياسة التدخل في مزيد من الإرهاب الذي استهدف المجتمع والدولة، فالشأن الداخلي التركي يشهد الكثير من التناقضات والصراعات ما بين الاحزاب العلمانية والاحزاب الاسلامية صراعا مستمرا منذ مطلع الاربعينات فيعد هذا الصراع كمحرك ودافع أساسي للتدخلات والمحاولات التي سنشهدا لاحقا وبهذا قد تشهد تركيا العديد من المحاولات الانقلابية المدعومة من قبل المؤسسة العسكرية التي كان لها دور تاريخي، ومنذ حروب الاستقلال في الحياة السياسية، إذ قادت هذه المؤسسة أربعة انقلابات منها ما كان مباشرا ومنها ما كان غير مباشر، فضلا عن محاولات مدعومة من قبل الولايات المتحدة عن طريق تقديم الدعم للمؤسسة العسكرية، كل ذلك يعطينا مؤشرا واضحا على عدم وجود ضمانات لتكرار التدخلات ومحاولات انقلابية مدفوعة من قبل المؤسسة العسكرية ومدعومة من الخارج.

المطلب الثالث: عدم استقرار النظام السياسي التركي (حالة التوافق ما بين الاثنين)
أن الشعب التركي الذي يرفض المساس بحكم أردوغان يعتمد في الواقع على التقديرات والكتابات التي تأتي من مصادر ذات اتجاه واحد يرتبط بحزب العدالة والتنمية ولا يوجد حزب سياسي أو جماعة معارضة أن تبدي اعتراض على سياسات أردوغان الذي يصف كل معارض بانه ينتمي " للكيان الموازي " وهذا ما جعل سياسات "التصفية" لقطاعات واسعة من المعارضين في مختلف مؤسسات الدولة

وفق لا قواعد قانونية أو حقوقية وقد حاول البعض تأكيد أن هذه القرارات الانقلابية والثورية مدعومة من الشعب فان محاولة اضعاف أي طبيعة دستورية على القرارات فوق الدستورية التي يتخذها أردوغان ستعني رفض التيارات الليبرالية واليسارية المعارضة والاسلامية المرتبطة بفتح الله كولن لسياسات أردوغان الاقصائية وهو أمر قد يغير من طبيعة الصراع والذي ينعكس على حالة عدم استقرار النظام السياسي^(١).

أن الأحداث في جنوب تركيا حيث المشكلة الكردية وعودة حزب العمال الكردستاني إلى حمل السلاح وتنفيذ عمليات ضد الجيش التركي والمندنيين وما يحدث في غازي عنتاب باعتبارها بوابة مفتوحة على شمال العراق وعلى مقربة من سوريا تبرز الاشكال العرقية حيث الطائفية والداعشية تصنعان الحدث ومن ثم يمكن أن تتغلغل إلى قلب استنبول ومن ثم القيام بالاعمال الارهابية التي تهدد أمن واستقرار النظام^(٢).

وعكس حالة عدم الاستقرار قرار البرلمان الأوروبي في " ٦ يوليو ٢٠١٧ " بتجميد ملف عضوية تركيا في الاتحاد في حال دخل النظام الرئاسي حيز التنفيذ بالتزامن مع مسيرة المعارضة المطالبة بالعدالة والمعتزضة على ملف الحريات والحقوق في البلاد والمطالبة بالغاء نتيجة الاستفتاء على النظام الرئاسي كما طالب البرلمان الأوروبي بسرعة إنهاء حالة الطوارئ ويعترض على العدد الكبير من الموقوفين من عملهم على ذمة التحقيق معهم في قضايا ترتبط بالمحاولة الانقلابية أو الانضمام للكيان الموازي^(٣).

(١) محمد عبد القادر خليل ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٤.

(٢) محمد جكيب ، درس تركي أم شي آخر مصدر سبق ذكره ، ١٣٢.

(٣) سعيد الحاج ، هل طورت تركيا صفحة الانقلاب ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤.

واستطاع أردوغان أن يوظف الحدث للنيل من الجيش التركي وتحويله إلى مؤسسة منزوعة الاختصاصات بموجب نصوص الدستور قد يجعل من القيادات العسكرية لمختلف افرع القوات المسلحة التركية والتي لم تمسه سياسات التصفية والاعتقال لا يمثل ضمانا لعدم تحرك مستقبلي للجيش الذي " يسكن " الآلاف من عناصره " روح أتاتورك " وسياساته ومغامراته لانقاذ الوطن التركي ومن ثم قد تكون هناك قيادة عسكرية يصنعها التحدي لمواجهة محاولة تهميش اختصاصات المؤسسة العسكرية خاصا أن منظومة القيم والافكار والعقيدة العسكرية للجيش لا يمكن تحويلها لمصلحة عقيدة اخرى عبر إجراءات سياسية أو دستورية أو التخفي وراء الشعب والوقوف أزاء هذا الموقف ماهو إلا استراتيجية لكسب الوقت وامتنصاص الصدمة ومن ثم العمل على آليات التحرك المستقبلية^(١).

أما بالنسبة للاستراتيجية الغربية الطارئة كمحرك للمحاولة الانقلابية والتي يمكن أن تشهدها تركيا حيث ترى القوى الغربية أن الشريك الحقيقي لها في تركيا لم يعد أردوغان وحكمة وإنما خصومه حيث يمثل الاسلام الاجتماعي متمثلا بفتح الله كولن بديلا أكثر قبولا من الاسلام السياسي الذي قدمه حزب العدالة بعد فشل الأخير في أداء ادواره الوظيفية على مسرح عمليات الشرق الاوسط وعلى الجانب الآخر فإن الجيش التركي يمكن التوافق معه والتوصل إلى صفقات محلية واقليمية أكثر من أردوغان صانع أزمات الغرب بسبب سياساته حيال قضية اللاجئين والتيارات الجهادية التي ضربت العمق الأوربي^(٢).

ويتعين على النظام تقييم المخاطر التي تعترض الجمهورية من أجل التوفيق بين الهدف المشترك وبين الحقوق الاجتماعية والعلمانية للمجتمع التركي التي تتجسد في

(١) محمد عبد القادر خليل ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .

فلسفة الجمهورية التركية من خلال نشر العدالة والحرية واستقطاب جميع مكونات المجتمع التركي الداخلي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا كانت المؤسسة السياسية تضم السلطة والمعارضة وتسعى لحل توافقي في كل مسألة ولتحقيق الأمن والتنمية والديمقراطية فمن الضروري أن تتبنى الدولة سياسة متوازنة مع البحث عن تحالفات دولية اقليمية^(١).

فالانقلاب يعد شيئاً متكرراً في تركيا وذلك لتواجد مصدرين متناقضين وأيضاً وجود أيديولوجيتين مختلفتين تماماً منذ تأسيس الدولة التركية المصدر الاول يتمثل في الرئيس التركي وعدد كبير من السياسيين ممن يرغبون في احياء الامبراطورية العثمانية من خلال اسلمة الدولة وبالمقابل نجد انصار الكمالية والدولة العميقة الذين يطالبون بالتمسك بأرث أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية والذي قضى على اسلمة الدولة وهذان القطبان المتضادان دائما التصارع في الحياة السياسية^(٢).

وأستطاع أردوغان أن يحتمي بعلاقته بالغرب" الذي يقوم بالضغط على الجيش التركي عن طريق حلف الناتو" وذلك بعد أن قام" بلعبة" في غاية الذكاء مع الاتحاد الأوروبي قربته من الولايات المتحدة وقد جاء تحت عنوان " السعي إلى الدفاع عن الديمقراطية" واستنادا لهذه الاستراتيجية استطاع أردوغان أن يلجم قدرات ونفوذ جنرالات الجيش كما قام بزج العديد منهم في السجون مما زاد من احساسهم بالاضطهاد وهذا ما أوصل إلى محاولة الانقلاب الأخيرة^(٣).

وبسبب حملة الاقصاء للمعارضين السياسيين حذر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري من أن الناتو سيراقب بحرص ما إذا كانت تركيا ستواصل الوفاء بالتزاماتها

(١) Dr Ali Bingin Varlik \ Dr .Oktay Bingol , GP.cit. kaget 28

(٢) اطلانتيكو ، مشكلات وعقبات .. اسباب ضعف قدرة الجيش على اسقاط حكم أردوغان، ترجمة : آية حجازي ، مجلة شؤون تركية، العدد الخامس،(القاهرة:مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص٢٤٣-٢٤٢.

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٤٣.

"بمتطلبات احترام الديمقراطية" أم لا وذلك في تحذير ضمني لأردوغان انه حتى عضوية حلف شمال الاطلس يمكن أن تأتي ضمن المناقشات في المستقبل وحذرت المستشارة الالمانية أنجيلا ميركل في محادثة هاتفية مع أردوغان في ١٨ تموز من اعادة عقوبة الاعداد والتي تكون عقبة لاي محادثات خاصة بأنضمام تركيا للاتحاد الأوروبي^(١).

ويبدو أن أردوغان استطاع أن يوظف احداث المحاولة الانقلابية بما يصب في مصلحة النظام فقد اتبع إجراءات تعسفية لتصفية كل من يعارض سياساته متجاوزا بذلك القواعد فوق الدستورية وهذا ماكان مرفوضا من قبل التيارات الليبرالية واليسارية المعارضة والاسلامية المرتبطة بفتح الله كولن وهذا يعني أن المحاولة منحتة مزيدا من الصلاحيات لمعالجة الحدث وبهذا فقد ضمن استمرار النظام والتثبيت بالسلطة، وعلى الجانب الآخر يمكن أن نتلمس حالة عدم الاستقرار فمازالت التحديات الداخلية التي افرزتها المحاولة عائقا امام النظام لضمان مزيد من الاستقرار، التي من ابرزها بروز المشكلة الكردية وعودة حزب العمال إلى حمل السلاح من أجل مواجهة النظام وذلك لتخلبة عن المطالب الكردية أما التحديات الخارجية والتي من ابرزها قرار البرلمان الأوروبي بتجميد ملف عضوية تركيا في الاتحاد في حالة دخول النظام الرئاسي حيز التنفيذ فضلا عن تغيير طبيعة الاستراتيجية الغربية في التعامل مع النظام حيث ادركت هذه الاستراتيجية ضرورة تغيير طبيعة التعامل.

حيث ترى الاسلام الاجتماعي بديلا عن الاسلام السياسي من أجل أداء الادوار الوظيفية في مسرح الشرق الاوسط وهذه الكوابح يمكن ان تعمل كمحركات لمزيد من المحاولات والتدخلات التي يمكن أن نشهدها وعلى النظام أن يتعامل مع هذه

(١) كوكولين، "عقل بارد" السياسة الخارجية التركية بعد ١٥ يوليو، ترجمة أحمد شوكت، مجلة شؤون تركية، العدد الخامس، (القاهرة : مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص ٣٧.

الحددات بمزيد من التوافق بين الهدف المشترك وبين الحقوق الاجتماعية والعلمانية والتي تتجسد في فلسفة الجمهورية التركية من خلال نشر العدل والمساواة والحرية، واستدعاء جميع مكونات الشعب من أجل التقاسم والتشارك في السلطة لجميع مكونات الشعب التركي والسعي لحل توافقي في كل مسألة.

الخاتمة

لقد تمكن أردوغان استغلال المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت في ١٥ تموز ٢٠١٦ لتكريس تواجده في السلطة إذ كانت هذه المحاولة بمثابة نافذة للخروج من الازمات وتجديد للمشروعية السياسية وتلافي الاخطاء السياسية كما منحتة فرصة ذهبية ليتمكن من جميع معارضيه ومن الاجراءات التي عدت من ابرز نتائج المحاولة الانقلابية هي سياسة الاجتثاث التطهير إذ شن حملة ضد معارضيه وبالتحديد الجماعات المناهضة لتوجهاته وهم جماعة فتح الله غولن بعد تغلغلهم في جميع اجهزة الدولة ومنها المؤسسة العسكرية فضلا عن التعديل الدستوري إذ تمكن أردوغان من تغيير بنية النظام السياسي من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي وبمساعدة اعضاء حزب الحركة القومية إذ كانت هناك معارضة شديدة من قبل الاحزاب الاخرى فالنتيجة التي افضت اليها المحاولة الانقلابية هي تقوية سلطة الرئيس أردوغان بصورة لا تتزعزع بعدما استطاع أن يستثمر أحداث المحاولة الانقلابية وبذلك فقد نشهد حالة سيناريو استمرار النظام انطلاقا من المعطيات التي تم ذكرها وعلى الجانب الاخر فقد نشهد الحالة المعاكسة وذلك لوجود مؤشرات ابرزها لجوء الرئيس أردوغان لتغيير هوية البلاد وفرض قيم اسلامية على المجتمع وهذا الإجراء يثير توترا مع الجيش الذي يعتبر حامى الدولة العلمانية والمساس بمبادئ الجمهورية التركية وأبرزها مبدأ العلمانية وتوظيف أدوات موجهة لاضعاف الجيش إذ كان من المقرر تصفية المئات منهم خلال اجتماع مجلس الشورى العسكري وهذا مافسر سبب تحرك عناصر من الجيش لاسقاط النظام

وهي المحاولة الانقلابية الفاشلة التي حدثت في ١٥ تموز فضلا عن التناقضات والاختلافات مع أحزاب المعارضة وأبرزها حزب الشعب الجمهوري فالقرارات تتخذ بالتحالف مع حزب الحركة القومية بسبب فقدان الحزب للأغلبية البرلمانية وسعي جماعة غولن بالقيام بمحاولات انقلابية تؤدي إلى زعزعة النظام السياسي بدليل عدم جدية واشنطن في تسليم غولن لتركيا واعطاء عدد كبير من الدول الأوروبية اللجوء السياسي لضباط كانت لهم يدا في المحاولة الانقلابية فضلا عن المتغير الخارجي فأى دعم أو مساندة من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي يمكن أن يسهم في تغيير الكثير من الظروف ومن الممكن أن تستمر المحاولات الانقلابية إذ مساهمت هذه المتغيرات أو دفعت باتجاه زعزعة الشأن الداخلي التركي وهذا مؤشرا واضحا على عدم وجود أي ضمان بشأن عدم تكرار المحاولات الانقلابية التي يمكن أن نشهدها في ظل وجود المعطيات التي ذكرها والتي يجب على النظام مواجهة هذه الكوابح والمحركات الدافعة.